

دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية السعودية دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016

دكتورة/ هبه السيد محمد سيد أحمد* دكتور/ علي الشريف وردة**

موجز

تهدف الدراسة إلى قياس أثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر علي الصادرات الصناعية كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية السعودية خلال الفترة من 1980 - 2016، وتم تقدير نموذج قياسي وفقاً لمنهجية التكامل المشترك، حيث أوضحت النتائج وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. كما أوضحت النتائج أن هناك انحرافات في العلاقة التوازنية علي المستوي قصير الأجل . واقترحت الدراسة ضرورة تبني سياسة تحفيز وتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التصنيعية التصديرية، وأيضاً تنمية وتطوير القطاع الصناعي بشكل يُحفّز القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية.

The Role of Foreign Direct Investment-FDI in Developing Saudi Industrial

Exports -A Statistical Study During 1980-2016

Abstract

The study aims to measure the effect of Foreign Direct Investment –FDI flows on industrial exports as a percentage of total Saudi merchandise exports during the period from 1980 to 2016.A quantitative model was used according to the methodology of joint integration, where the results showed a long-term balance relationship between the model variables. The results also showed that there are deviations in the equilibrium relationship at a short-term level. The study suggested the necessity of adopting a policy of targeting energizing FDI in the export manufacturing sectors, as well as developing the industrial sector in a manner that stimulates the competitive capabilities of national products.

* أستاذ الاقتصاد المساعد ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة القصيم ، المملكة العربية السعودية

**أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد ، كلية التجارة، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية

مقدمة

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، لتمويل المشروعات الصناعية وغير الصناعية الرامية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وقد شهدت اقتصادات معظم دول العالم خلال العقود الماضية زيادة هائلة في تدفقات رؤوس الاموال العالمية، وكان لها دوراً واضحاً في دعم النمو في اقتصادات هذه الدول، وتزايد اهتمام هذه الدول بجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل إلي الاقتصاد الوطني مع تزايد العجز في ميزان المدفوعات ونقص العملات الأجنبية ونقص في الانفاق الاستثماري للبلدان النامية. هذا الأمر يتطلب خلق بيئة ملائمة لجذب رؤوس الاموال وتوفير سياسات رصينة تضمن نمو هذه الاستثمارات من خلال خلق قوانين وأنظمة للعمل والعمال وفتح الاسواق؛ تقديم حوافز ضريبية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والمادية فضلاً عن مشاركة الحكومة في دعم الاقتصاد من خلال تطوير البنية التحتية، وأطر تحكم بالاقتصاد الكلي وسياسات التجارة الخارجية.

وقد أعطي الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة قوية لتحقيق التكامل الاقتصادي الدولي من خلال مساهمته في ربط أسواق المال وأسواق العمل، مما ساهم في زيادة مستوي الاجور ورفع إنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له ، ومع تزايد درجة التكامل تلك ، ارتفعت حركة التجارة بين الدول مما ساهم في زيادة مستويات الاستيراد والتصدير للسلع المحلية (خضر، 2004). وقد ارتبطت الاستثمارات الأجنبية بنشأة وتطور التجارة الدولية، وساعد على انتشارها تزايد معدلات ظهور الشركات متعددة الجنسية، وعمليات الاندماج والاستحواذ بما في ذلك شراء المستثمرين الأجانب للمؤسسات الحكومية التي تمت خصصتها.

فالاستثمار الأجنبي له دور هام في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، حيث يمكن أن يسد الفجوة في الموارد والإمكانيات غير المتوافرة في الدولة المضيفة، وتوسيع القاعدة الصناعية في الاقتصاد الوطني، وزيادة الصادرات، وإحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة، وتحسين جودة ونوعية الصناعات المحلية، مع إمكانية مساهمته في استغلال

الموارد المتوافرة في البلاد، ونقل أساليب متقدمة في الإدارة والتدريب والإنتاج والتسويق، كما أن الاستثمارات الأجنبية تعد أداة فعالة في نقل التكنولوجيا وتوطينها محلياً.

وفي إطار التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد السعودي خلال الفترة الماضية عن طريق اتخاذ حزمة من الاجراءات بهدف تفعيل دور القطاع الخاص في معظم الأنشطة الاقتصادية، لتنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في النشاط الاقتصادي، انعكس ذلك على القوانين المتعلقة بالاستثمارات، وتسهيل الإجراءات القانونية لجذب المستثمرين الأجانب كمصدر من مصادر التمويل الهامة في الفترة الحالية، خاصة مع تراجع الإيرادات البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول في الفترة الاخيرة.

وقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً لتنمية الصادرات الصناعية تمثياً مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل. وبالرغم من الحداثة النسبية لتجربة القطاع الخاص السعودي في مجال التصدير، إلا أن الصادرات الصناعية السعودية قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال. ولقد كان للصادرات البتروكيمياوية السعودية السبق في الدخول إلى الأسواق العالمية، كما ساهمت في إعطاء صورة إيجابية عن المنتجات السعودية من حيث الجودة والسعر.

ويعتبر القطاع الصناعي المحور الأساسي لأي خطة تنموية باعتباره قطاع قائد في الاقتصاد الوطني، يتمتع بقيمة مضافه مرتفعة، حيث إن نمو القطاع الصناعي وارتفاع كفاءته من شأنه أن يؤدي إلي خلق موارد متجددة للدخل القومي. وتسعي معظم الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء إلي توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال التصنيع، بهدف زيادة حجم الناتج الصناعي ورفع إنتاجيته من خلال إعادة صياغة الأنظمة والقوانين الداعمة له وتقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي.

في ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الاتي: هل توجد علاقة بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي وحجم الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة محل

الدراسة؟

وقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره المتوقع في تنمية الاقتصاد السعودي، في ظل الاهتمام بضرورة تنويع مصادر الدخل في المملكة، وما توليه الحكومة من اهتمام بقضية التصنيع، ومحاولة زيادة الصادرات الصناعية، ومع تحسن بيئة الاستثمار وتقليص العوائق نسبياً أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً وفي الاقتصاد السعودي خصوصاً، الأمر الذي يكسب الدراسة الحالية أهمية في محاولتها للتعرف علي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الحيوي المتوقع أن تلعبه في تنمية الصادرات الصناعية بالمملكة، وذلك في حال تمكنها من توجيه وتنظيم هذه التدفقات بشكل يخدم الغرض من وجودها. كما تكمن أهمية الدراسة أيضاً في اختلافها عن الدراسات السابقة في عدة مواضع؛ فيتناول البحث العلاقة بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الصناعية في الاقتصاد السعودي في حين تناولت الدراسات السابقة دول مختلفة، بالإضافة إلى تطبيق نموذج قياسي، عن العلاقة ذاتها علي إجمالي الصادرات الصناعية في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على التحليل القطاعي للصادرات، بالإضافة إلي اختلاف الفترة الزمنية التي سيتم تطبيقها.

لذا فقد تمّ تحديد الهدف الرئيسي للبحث وهو قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الصناعية في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1980 - 2016 كما ينبثق من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية:

1. التعرف علي الدور الذي تلعبه الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تنمية الاقتصاد السعودي.
2. تحليل تطور صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد السعودي
3. عرض تطور حجم الصادرات الصناعية ونسبتها إلي الناتج المحلي الإجمالي.
4. تحليل هيكل الصادرات الصناعية خلال الفترة محل الدراسة.

وتتمثل الفرضية الرئيسية للبحث في " أن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم بشكل فعال في زيادة الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة 1980 - 2016 " ، وتمثل الفترة بداية الخطة الثالثة من خطط التنمية الاقتصادية والتي تضمنت استراتيجية للتوجه نحو

إحداث تغييرات في بنية الاقتصاد الوطني بهدف تنمية القطاعات الإنتاجية غير البترولية وزيادة إسهام المواطنين في التنمية وزيادة الفاعلية الاقتصادية والإدارية. وتم الاعتماد علي منهج التكامل المشترك وفقاً لطريقة إنجل جرانجر ذات المرحلتين للتعرف علي ما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والصادرات الصناعية السعودية خلال فترة الدراسة، كما تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للتعرف علي الانحرافات التي تحدث في الأجل القصير في اتجاه العلاقة في الأجل الطويل. وفي ضوء ما سبق تم تقسيم البحث إلي قسمين , قسم نظري وآخر تطبيقي بخلاف المقدمة والخاتمة كالتالي:

أولاً : الإطار النظري ويتضمن :

1. الدراسات السابقة
2. الاستثمار الأجنبي (مفهومه - أنواعه - أهدافه)
3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات التنمية الاقتصادية
4. الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره في الاقتصاد السعودي
5. توصيف القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية
6. توجهات السياسة الصناعية في الاقتصاد السعودي
7. تحليل هيكل الصادرات الصناعية السعودية

ثانياً: الإطار التطبيقي ويتضمن:

1. قياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي علي الصادرات الصناعية خلال الفترة محل الدراسة.
2. السياسات المقترحة لدعم الصادرات السلعية الصناعية في ضوء نتائج الدراسة.

أولاً: الاطار النظري للدراسة

1. الدراسات السابقة:

قامت دراسة (Bouras and Raggad, 2015) بقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في تونس خلال الفترة 1988 إلى 2012، وقسمت الدراسة الصادرات إلى قسمين، صادرات صناعية وأخرى غير الصناعية، وأوضحت الدراسة أن أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة ذات دلالة معنوية علي كليهما.

كما اختبرت دراسة (Goldar and Sharma, 2014) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي بالهند وأثره على أداء الشركات الهندية باستخدام عينة من 775 شركة خلال الفترة من العام 2001/2000 إلى 2012/2011، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي و الصادرات وبين الاستثمار الأجنبي فى القطاع الصناعي.

بينما هدفت دراسة (Jayakumar, Kannan.L and Anbalagam, 2014) إلى قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الصادرات والواردات في الهند خلال الفترة (1990 – 2005) وهي تمثل فترة الاصلاح الاقتصادي الذي اتبعته الهند في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وأوضحت نتائج الدراسة إلى أن سياسة الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الهند خلال تلك الفترة، أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى اقتصادها الوطني، وأوضحت النتائج أيضاً أن هناك علاقة تأثير موجبة ومعنوية لهذه التدفقات علي كل من الصادرات والواردات خلال الفترة.

كما هدفت دراسة (Rahmaddi and Ichihashi, 2012) إلى اختبار فرضية وجود تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر علي الصادرات في قطاعات الصناعة التحويلية في إندونيسيا. وذلك بالتحقيق في الأثر القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، باستخدام بيانات القطاع الصناعي مصنفة حسب كثافة العوامل من عام 1990 إلى عام 2008. وتفترض الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه إحداث أثر يعزز التصدير في الاقتصادات

المضيئة، وقد خلصت الدراسة إلي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها أثر معنوي وموجب علي الصادرات الصناعية.

كما هدفت دراسة (Chen, Y. Wen Hsu and Wang, 2012) إلي تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وحجم التجارة الخارجية للصين، باستخدام بيانات القطاع الصناعي . وتم تقسيم الدراسة إلي عدة أقسام، الأول: قياس أثر الاستثمار الأجنبي علي كل من حجم التجارة ومستوي التكنولوجيا وإنتاجية الشركات الصناعية، حيث أثبتت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير موجب علي كل الصادرات وإنتاجية المنشآت العاملة بالصناعة، كما أوضحت الدراسة أن واردات الصين من دول مجلس التعاون الخليجي لها أثر إيجابي علي إنتاجية المؤسسات الصناعية.

كما قامت دراسة (Gu, W, Awokuse, T. O, & Yuan, Y. 2008) بهدف تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيئة وبين الصادرات الصناعية بالتطبيق علي الصين خلال الفترة من 1995 - 2005، وأوضحت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الصيني له دلالة موجبة ومعنوية علي الصادرات الصناعية بشكل إجمالي خلال الفترة محل الدراسة، إلا أن هذا الاثر متباين علي الصناعات المختلفة في الاقتصاد الصيني.

وهدفت دراسة (Vukšić. G, 2005) إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الصناعات التصديرية في الاقتصاد الكرواتي باستخدام بيانات مقطعية لـ 21 قطاع صناعي فرعي خلال الفترة من 1996 - 2002، وتوصلت الدراسة إلي أن هناك تأثير موجب ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر علي حجم الصادرات في تلك القطاعات، يعني ذلك أن القطاع الصناعي ذات ميزه تنافسية في الأسواق الخارجية تتزايد كلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

سيتم في هذا القسم من البحث عرض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه وأهميته علي النحو التالي:

2-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين رئيسيين؛ النوع الأول هو الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ويتمثل في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى طرق وفنون الإدارة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة للبلد المضيف للاستثمار سواء كان ذلك من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين. أما النوع الثاني فهو الاستثمار الأجنبي غير المباشر ويتمثل في تدفق الأموال الأجنبية للبلد المضيف للاستثمار في الأوراق المالية، ويكون ذلك عادة في صورة استثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات دون ممارسة أي شكل من أشكال التحكم في المشروع الاستثماري، ويعد الاختلاف بين النوعين هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أنواع الاستثمار طويل الأجل.

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من الاستثمار الدولي والذي يتميز بأنه علاقة طويلة الأجل تقام بين طرفين؛ هما المستثمر الأجنبي والمؤسسة الاستثمارية المقيمة في البلد المضيف لهذا الاستثمار، وفي إطارها يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة لا تقل عن 10% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع المقام وكذلك من عدد الأصوات به، وفي ضوء هذه الحصة يتمتع المستثمر الأجنبي بقدر كبير من النفوذ والتأثير في إدارة المشروع (Hess and Ross, 1997).

بينما عُرف الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2003)، على أنه نوع من الاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، تترجم في امتلاك مشروع أو المساهمة فيه بدولة ما من جانب طرف ثاني مقيم في بلد آخر، تبرز قوة تأثير هذا المستثمر الأجنبي من خلال النسبة التي يمتلكها من أسهم المشروع أو القوة التصويتية به بحوالي 10% أو أكثر. وأهم ما يميز هذا النوع من الاستثمارات عن غيرها من الأشكال المختلفة من التدفقات المالية الدولية، بأنه يسمح بتحركات رأس المال في شكل حصص ملكية، بجانب ذلك يساعد على نقل الفنون الإنتاجية الحديثة سواء تمثل ذلك في النوعيات المختلفة من الآلات والمعدات، والأساليب التكنولوجية الحديثة، بجانب المعارف والمهارات، كما

يساهم هذا النوع بالحد من عنصر المخاطرة، وذلك نتيجة لقيام المستثمر الأجنبي في المساهمة في إدارة المشروع المقام سواء بشكل جزئي أو كلي.

2-2 مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر

عادة ما يستعين المستثمر الأجنبي ببعض المؤشرات وبالنتائج التي تعرضها الجهات المختصة وذلك قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما، وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه المؤشرات بشيء من التفصيل كما يلي: (الأسرج، 2005).

• مؤشر الأداء ومؤشر الامكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد؛ لاستشفاف مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل. وقد طورت هذا المؤشر في تقاريرها التالية حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرين: الأول: مؤشر الأداء ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقيس مؤشر أداء البلد حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم.

الثاني: فهو مؤشر إمكانات جذب الاستثمار ويقيس إمكانات اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر إلى ثلاثة عشر مكون لقياس إمكانات البلد أهمها: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج، إنتشار خطوط الهاتف الثابت، إنتشار خطوط الهاتف المحمول، نسبة الانفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة صادرات البلد من الخدمات للعالم، نسبة البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

• مؤشر المخاطر التي تتعرض لها الدولة

تعتبر مؤسسة **Political Risk Services** من أشهر هذه الجهات حيث تقوم بإصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التي تحصل عليها ويستند نظام تقييم المخاطر على إعطاء قيم عددية (تسمى نقاط مخاطر) لعدد من مكونات المخاطر يتم تحديدها سلفاً، حيث تعطى أرقاماً أعلى للمخاطر المتدنية. وقد جمعت مختلف مكونات المخاطر القطرية تحت ثلاث مجموعات هي: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المخاطر التمويلية، ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الإجمالية للمجموعة. (Osabutey, F and Okoro, C, 2015)

• المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناشئة

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بشكل نصف سنوي، لغرض قياس مدى قدرة الاقتصادات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. ويستند المؤشر المركب الى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكوناً هي:

- مؤشر البيئة الاقتصادية (21 عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي).
- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (21 عنصراً تغطي مؤشرات نوعية التعليم ، مؤشرات البنية التحتية وانتشار المعلوماتية)
- مؤشر البيئة الاجتماعية (21 عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، الصحة، مؤشرات حماية البيئة).

3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات التنمية الاقتصادية

إن التنافس العالمي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغرض الاستفادة من المزايا المتوقعة في تحفيز الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة، لا يتم بطريقة غير مخططة، وإنما يرجع إلي عدد من العوامل أو المحددات التي تحكم خيارات المستثمر لاتخاذ قرار بالاستثمار في هذا البلد دون

غيره، هذه المحددات تسمى بالمناخ الاستثماري، حيث توجد مجموعة من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلي الدول المضيفة يتوقف في المقام الأول علي مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد. وفيما يلي يتم عرض مفهوم المناخ الاستثماري و مؤشراتته.

3-1 مفهوم المناخ الاستثماري

عادة ما يشار إلى المناخ الاستثماري على أنه مجموعة العوامل المؤثرة في تدفقات رؤوس الأموال واتجاهاتها، ومدى إمكانية توظيفها. ولجذب مزيد من الاستثمارات المباشرة للبلد المضيف لابد من توافر مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالمياً حيث يعتبر وجودها في بلد ما، مؤشراً على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء استثمار محلي أو أجنبي.

3-2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتنوع محددات المناخ الاستثماري من التعريفات السابقة بالنسبة للدولة المضيفة لهذه التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي بدورها تعتمد على مجموعة من العوامل والتي تشكل البيئة المناسبة لهذه الاستثمارات وهي قد تكون سياسية واقتصادية وقانونية وتشريعية وإدارية تتمثل فيما يلي: (الأسرج، 2005).

- العوامل السياسية: يلعب الاستقرار السياسي دوراً بالغ الأهمية كمحدد يتم بناء عليه اتخاذ القرار الاستثماري خارج الدولة المصدرة له، وبالتالي يعد النظام السياسي من العوامل الرئيسية المحددة للمناخ الاستثماري، ويساهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة (Osabutey, F& Okoro, C, 2015).

- العوامل الاقتصادية: يمثل توافر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها عاملاً هاماً من عوامل جذب الاستثمار، ويهدف الاستثمار الأجنبي من وراء هذه الموارد تحقيق معدلات عائد مرتفعة، ويعتمد استغلال هذه الموارد علي توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة.

- العوامل القانونية والتشريعية: تلعب العوامل القانونية والتشريعية دوراً هاماً في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة الأم ، وذلك في ضوء ما تحتويه هذه العوامل من حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية ، بجانب ما تقدمه من ضمانات ممنوحة ضد المخاطر غير الاقتصادية ، والتي تتمثل في الحد من مخاطر التأمين والمصادرة، بجانب حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة. (Blonigen and Piger, 1982).

- العوامل الإدارية: يمثل النظام الإداري السائد في الدولة المضيفة للاستثمار القاعدة الأساسية في خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي، ومن أهم أركانها وجود أجهزة حكومية من شأنها المساهمة في التقليل من الوقت اللازم للحصول على التراخيص المطلوبه لإنشاء المشروع الاستثماري، كما يحتاج ذلك أيضاً التخلص من بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية (نوير، 2005).

4- الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي

لا تختلف قدرة الاقتصاد السعودي في جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الدول الآخذة في النمو إلا فيما يتعلق بالانخفاض الملحوظ في بنود التكاليف للاستثمارات المنفذة، وخصوصاً تكلفة الطاقة، هذه الميزة النسبية ساهمت في نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة. وإن كان الاقتصاد السعودي يعاني من التركيز الاقتصادي في كل من هيكل الناتج المحلي والصادرات بالإضافة إلي هيكل الإيرادات العامة، بسبب اعتماده المفرط على قطاع النفط، لذا فإن تحليل محددات الاقتصاد السعودي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستعراض تطوراتها خلال فترة الدراسة، أمر هام للتعرف علي مدي جدواه للاقتصاد السعودي عموماً والقطاع الصناعي خصوصاً، ونختص القطاع الصناعي تحديداً لكونه القطاع القادر على إحداث التنوع الاقتصادي المنشود. وفيما يلي عرض لأهم العوامل والمحددات المؤثرة على قدرة الاقتصاد السعودي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم عرض التطورات التي شهدتها القطاع الصناعي السعودي خلال الفترة محل الدراسة.

4-1. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي

- يمكن عرض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي علي النحو التالي:
- تمت الإشارة فيما سبق؛ إلي أن حجم السوق المحلي ومدى القرب من الأسواق الإقليمية أحد العوامل التي تؤثر في هيكل تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر، ولما كان الاقتصاد السعودي لا يقتصر على اتساع حجم الطلب الفعال في السوق المحلي، ولكنه يتمتع كذلك بموقع جغرافي يجعله قريباً من الأسواق الإقليمية*، فإن ذلك يجعل الاقتصاد السعودي عالي الجاذبية للاستثمارات الأجنبية التي تهتم باتساع أسواق التصريف ونفاذها للأسواق القريبة في الدول المضيفة له (الزهراني، 2004).
 - يعتبر انخفاض تكاليف الإنتاج في الاقتصاد السعودي أحد العوامل الكامنة في إعتباره منطقة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، فانخفاض تكاليف الطاقة وتوافر الموارد الطبيعية الرخيصة يجعل تحليل بنود التكاليف وبنود العوائد في الاقتصاد السعودي، جاذباً للاستثمار الأجنبي الباحث عن اقتناص فرص الاستثمار المربح لتصريف الفائض الاقتصادي المتراكم في الدولة المصدرة.
 - إن تحليل التكلفة والعائد، على النحو المذكور في النقطة السابقة، لم يشر إلى بنود تكاليف عنصر العمل والانتاجية الكلية، فمن المعلوم أن الاقتصاد السعودي يتسم بارتفاع تكاليف الأجور للعمالة الوطنية، كما ترتفع نسبه العمالة المستوردة إلى إجمالي العمالة في سوق العمل، لكونه مستورد صافي للعمالة في أغلب القطاعات الاقتصادية، ومن ثم فإن القيود التنظيمية الحديثة الموضوعة من الدولة لتقليل الاعتماد على العمالة المستوردة منخفضة التكلفة، مقابل الارتفاع الملحوظ في تكلفة العمالة الوطنية مع ندرتها في بعض القطاعات الجاذبة لهذه النوعية من الاستثمارات، تحد من قدرة الاقتصاد السعودي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بباقي الدول الآخذة في النمو.

* وخصوصاً نفاذه اسواق مجلس التعاون الخليجي الذي يتمتع بنفس الاتساع ، وقربه ونفاذه لأسواق دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

- تلعب مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم - معدل البطالة- معدل النمو الاقتصادي - إجمالي المديونية - الاحتياطيات الدولية) دوراً رئيسياً في مدى قدرة الاقتصاد السعودي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك لأن معدلات التضخم المنخفضة ومعدلات المديونية الملائمة، وتوافر احتياطيات دولية مرتفعة تجعل من الاقتصاد السعودي جاذباً لنوعية الاستثمارات الأجنبية التي تهتم بمؤشر القدرة على تحويل الأرباح للخارج .
- النجاحات الملحوظة في التحول نحو الحكومة الالكترونية، والتطورات الهامة في ملائمة الحوافز التنظيمية الممنوحة للاستثمار الأجنبي أحد المحددات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد احتل الاقتصاد السعودي ترتيباً متقدماً في المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال ويعكس ذلك زيادة جاذبيته للاستثمار الأجنبي الذي يهتم بمناخ الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة ومدى قدرته على ممارسة النشاط الاستثماري[†].
- النمو الاقتصادي المتراكم في الاقتصاد السعودي ساعد على رفع درجة مؤشرات رأس المال الاجتماعي مقارنة بأغلب الدول الآخذة في النمو، حيث إن حالة البنية الأساسية، التي تشكل في معظمها رأس المال الاجتماعي في السعودية، تساهم في تحقيق النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر، وتقدم كذلك دعماً إضافياً لتكاليف الإنتاج والتشغيل له.
- الاستقرار السياسي والتشريعي في جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، والدولة السعودية تعتبر صاحبة مكانة متقدمة في هذا المؤشر الهام عند مقارنتها بأغلب دول إقليمها الجغرافي، مما يجعلها من أهم الدول للاستثمار الأجنبي الباحث عن الاستقرار والتراكم والنمو في الدولة المضيفة.

[†] احتلت السعودية الترتيب رقم 49 من بين 189 دولة في المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2014 ، ولمزيد من التفاصيل حول تفصيلات ذلك المؤشر والترتيب الفرعي للسعودية في المؤشرات الفرعية ، راجع ، تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2014 ، مجموعة البنك الدولي.

4-2 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي

ومن خلال التحليل السابق لمحددات قدرة الاقتصاد السعودي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يساهم في معرفة التوجهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، فالتوسع الرأسي الذي شهدته الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة وانفتاح قطاعات جديدة على تلك الاستثمارات، يرجع إلى العوامل الكامنة التي حفزت تدفقه للاقتصاد السعودي. وسيتم عرض أهم التوجهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة والتي بدأت بتدشين المملكة خطة استراتيجية لتنويع الاقتصاد، بهدف تحديد قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو في الاقتصاد في مجمله، وعلى نمو قطاع الصناعة تحديداً.

ويوضح الشكل التالي - رقم (1) أن هناك تغيراً كبيراً خلال الفترة من 1980 إلى عام 1990، حيث حدث ارتفاعاً ملحوظاً خلال بداية الثمانينيات إلا أنه لم يستمر وانخفض بشكل كبير إلى مستويات متدنية خلال عام 1983. ثم حدث ثباتاً ملحوظاً من بداية الفترة وحتى العام 2004، فقد كانت تدور حول متوسط يقل عن المليار دولار سنوياً، وكان ذلك الثبات في حجم التدفقات الداخلة يعكس، ضمن ما يعكس، قلة الاهتمام الموجه لجذب ذلك النوع من الاستثمارات، والتي تظهر في ضعف الحوافز المالية وغير المالية الممنوحة له، أو للقيود المتعددة المفروضة عليه حال رغبته في الاستثمار في العديد من قطاعات الاقتصاد السعودي. وابتداءً من العام 2004، في بداية الفترة الثانية من التحليل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للاقتصاد السعودي طفرة كبيرة وصلت لذروتها في العام المالي 2008، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال ذلك العام ما يقرب من 40 مليار دولار أمريكي، أي تزيد عن أربعين ضعف للمتوسط الذي شهدته في الفترة الأولى. وهذه الطفرة تعكس قدرة الاقتصاد السعودي، بعد إدخال التنظيمات والحوافز المالية وغير المالية على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، على استيعاب هذا القدر الكبير من التدفقات والتي يمكنها أن تقدم خدمات ذات تأثير حقيقي على النمو الاقتصادي وحالة التنوع في الاقتصاد السعودي إذا ما تم توجيهها للقطاعات ذات الأولوية التنموية. بيد أن هذه الطفرة الكبيرة سرعان ما تتراجع بعد عام 2008 لتصل في آخر الفترة إلى ما يزيد عن 8 مليارات دولار تدفق سنوي، وعلى الرغم من هذا

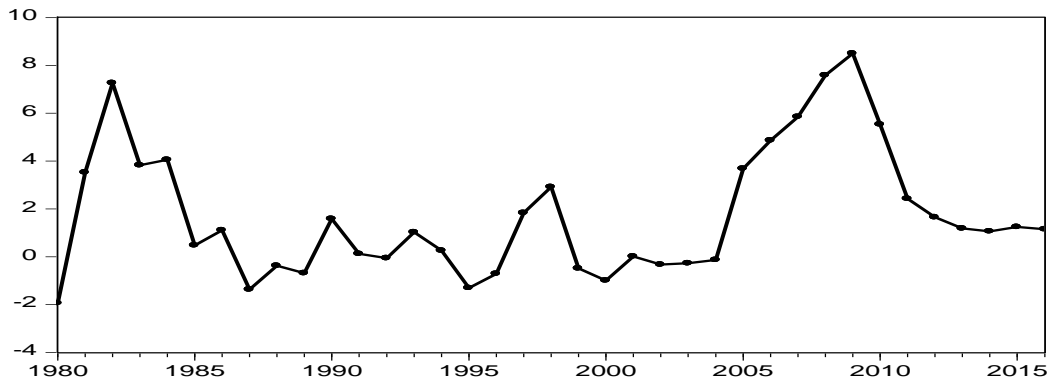
التراجع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها ما زالت تتفوق كثيراً على المتوسط العام لبداية الفترة.

شكل (1)

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

NET_FDI



المصدر: بواسطة الباحثين بالاعتماد علي قاعدة بيانات البنك الدولي للاقتصاد السعودي.

5- توصيف القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية

شهد القطاع الصناعي بالمملكة خلال الفترة الماضية تطوراً مطرداً حقق خلاله معدلات مرتفعة من النمو، حيث أكدت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية على أهمية التصنيع بكونه البديل الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص وظيفية جديدة، وتنمية القوى العاملة الوطنية، وإرساء قاعدة تقنية صلبة وحديثة. فقد أدى حرص الدولة على تحقيق الأهداف التنموية إلى تغييرات في مستوى وبنية الناتج المحلي الإجمالي. وانعكست هذه التغييرات بدورها على مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تركيب الناتج المحلي، وبشكل خاص تلك القطاعات التي لا تعتمد في دخولها على إنتاج النفط واستخراجه. وقد حددت المراحل التنموية هيكل صناعة المملكة العربية

السعودية حيث يتكون من ثلاثة قطاعات فرعية هي: الصناعات البتروكيمياوية، وصناعة تكرير النفط، والصناعات التحويلية الأخرى (الكسواني، 1999).

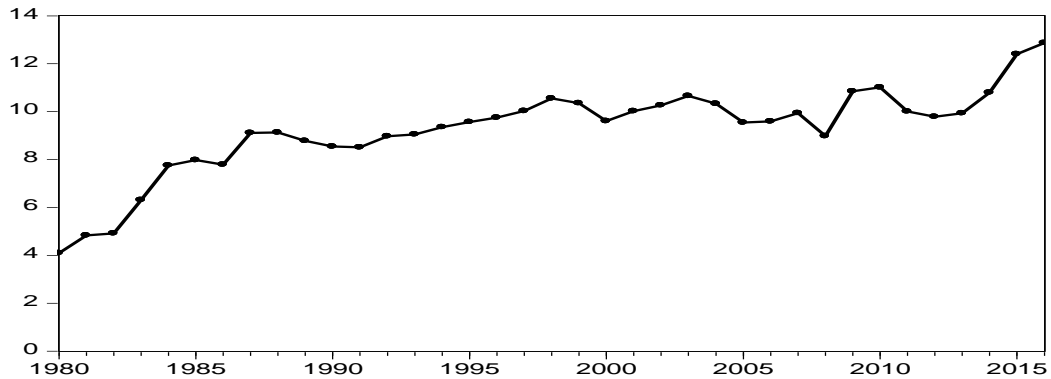
ويشكل قطاع البتروكيمياويات حجر الزاوية في التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، بينما يعمل قطاع تكرير النفط على زيادة القيمة المضافة للنفط الخام، علاوة على مساهمته في دعم الصادرات الصناعية. أما قطاع الصناعات التحويلية الأخرى، فيتكون من أعداد ضخمة من المصانع المنتجة لقاعدة عريضة ومتنوعة من المنتجات، كما يتولى القطاع الخاص مسؤولية تطوير معظم الأنشطة الصناعية، بينما تعمل الجهات الحكومية ذات العلاقة على تطبيق سياسات وبرامج التنمية الصناعية.

فالتطورات التي شهدتها القطاع الصناعي غير النفطي خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (2)، يمكن تقسيمها إلى فترتين رئيسيتين، الفترة الأولى منذ بداية عام 1980 وحتى عام 2003 كانت السمة الأساسية للفترة تراخي معدل النمو في القيمة المطلقة للنتاج الصناعي السعودي، ذلك أن تلك القيمة قد ارتفعت من 12.7 مليار لتصل إلى 56 مليار خلال ذلك القسم، إلا أن القسم الثاني منذ عام 2004 شهدت تسارعاً في هذا المعدل فقد ارتفعت قيمة الناتج الصناعي في العام 2013 لتصبح 150 مليار مقابل 65 مليار في أولها. ومع ذلك فإن تزايد النمو الناتج الصناعي عبر الفترة كان هو القاسم المشترك بين القسمين، حيث حقق معدل نمو في المتوسط بلغ 33 % تقريباً.

شكل (2)

تطور الناتج الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة 1980 - 2016

INDUST_GDP



المصدر : بواسطة الباحثين بالاعتماد علي قاعدة بيانات البنك الدولي للاقتصاد السعودي .

أما على صعيد التطورات الأفقية لقطاع الصناعة التحويلية، فإن بيانات وزارة التجارة والصناعة عن القطاع الصناعي منذ العام 2006 وحتى العام 2016 تشير إلى أنه على الرغم من سيطرة الصناعات المعتمدة على النفط على أغلب حصص رأس المال وعلى عدد المصانع الجديدة والعمالة، فإن نفس الفترة قد شهدت توسعاً أفقياً في القطاع الصناعي، ويشهد على ذلك نمو عدد الشركات الجديدة وحجم العمالة الموظفة في قطاع الصناعات الغذائية وصناعة الورق والأثاث ... الخ. وقد بلغت عدد القطاعات الفرعية في قطاع الصناعة 23 صناعة فرعية (بما فيها الصناعات وثيقة الارتباط بقطاع النفط). كما يوضح الشكل رقم (2) أن حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال فترة الدراسة في تزايد عبر الفترة، باستثناءات بسيطة لنسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، فقد تراوحت تلك الحصة 2% و 12% بين أول الفترة وآخرها، أي أن حصته في توليد الناتج تقترب من 10%، وهي نسبة منخفضة، إذا ما قورنت بإمكانات الاقتصاد السعودي الصناعية وبقدرته على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

6- توجهات السياسة الصناعية بالاقتصاد السعودي

ويقصد بها السياسات المتعلقة بالسوق المستهدفة من عملية التصنيع، وقد اتبعت المملكة العربية السعودية عدداً من الإجراءات لتحقيق الهدف في تنمية القطاع الصناعي من خلال النقاط التالية:

- نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية، صدر نظام (حماية وتشجيع الصناعات الوطنية) بالمرسوم الملكي رقم 50 في عام 1381هـ. وتنطبق مواده على الصناعات القائمة والمؤكد إقامتها، ويحتوي على عدة مزايا بالنسبة للصناعة منها: إعفاء كل المستوردات اللازمة للمشروع الصناعي من الرسوم الجمركية وتشمل هذه المستوردات: الآلات، والأدوات والمعدات، والأجهزة، وقطع الغيار، والمواد الخام (الأولية أو نصف المصنوعة)، والأكياس، والعلب، واسطوانات التعبئة. ومنح قطع الأراضي اللازمة لبناء المصنع أو إسكان العمال والموظفين بإيجار إسمي. أيضاً حماية الانتاج المحلي عن طريق تحديد حجم المستوردات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية من السلع المماثلة للمنتجات المحلية أو منعها كلياً ورفع الرسوم الجمركية على المستوردات الأجنبية.
- سياسة إحلال الواردات، تقوم سياسة إحلال الواردات على الاستغناء عن الواردات أو تخفيضها من خلال إقامة صناعات وطنية بديلة عنها وبناء جدار جمركي لحمايتها؛ أي أن سياسة إحلال الواردات تشترك غالباً مع سياسات حماية تقدمها الدولة للشركات القائمة في إطار هذه السياسة، وتتطلب هذه السياسة استثمارات كبيرة وتوفير عملات أجنبية لتمويل الأصول الثابتة. وكانت أغلب الصناعات التي أقيمت في المملكة العربية السعودية في إطار هذه السياسة هي صناعات ذات طابع استهلاكي، وتعاني من إشكاليات خاصة بالمواصفات القياسية. كما أن القيمة المضافة محدودة، وهي لا تطرح أيضاً مشكلات تقنية كبيرة. وقد أتبع معظم الدول النامية هذه السياسات التي أغرقتها في ديون خارجية، وفشلت في خلق توازن اقتصادي خارجي.

- سياسة التصنيع الموجه للتصدير ، تنظر هذه السياسة إلى التصدير كقضية محورية في التنمية الصناعية، حيث تستهدف زيادة وتنويع الصادرات الصناعية. ووفقاً لهذه الاستراتيجية، يتم اختيار القطاعات الصناعية التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية وبمميزات نسبية لتكون قاعدة للتوسع الصناعي الوطني، تسمح هذه الاستراتيجية بتحريك التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال زيادة الإنتاج واستغلال مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق فائض كبير من النقد الأجنبي ورفع مستويات الكفاءة الإنتاجية. أثبتت هذه السياسة في بعض الدول النامية، ومنها المملكة العربية السعودية التي أقامت بعض الأماكن الصناعية المتقدمة (مثل شركة سابك) مستغلة بعض المزايا النسبية، كتوافر المواد الخام وانخفاض أسعارها. وقد ارتبطت الصناعات القائمة في إطار هذه السياسة بالأسواق العالمية أكثر من ارتباطها بمسار التنمية، مما جعلها تتأثر بتقلبات الأسعار العالمية على نحو كبير (صندوق التنمية الصناعي السعودي، 2016).

- سياسة الابتكار ونقل التقنية ، تحصل الشركات المحلية من الشركات الموردة للمنشآت الصناعية على التقنية الحديثة، كما تحصل منها على بعض قدرات التصميم، إلا أن ثمن هذا النقل باهظ وقد يتجاوز ثمن البضائع الرأسمالية في كثير من الحالات. وقد اتبعت الدول النامية هذه السياسات في بداية مسيرتها التصنيعية، إذ قامت شركات أمريكية وأوروبية ويابانية باستثمارات كبرى في هذه الدول. بالإضافة إلي ابتكار منتجات جديدة تعمل مع حدود التقنية وتتنافس مع روادها، وتحتاج هذه السياسة إلى كل سياسات دعم شركات التقنية الجديدة، والصناعات المتوسطة والصغيرة، وإلى رأس المال المخاطر، ودور فعال للدولة، وإلى ربط الشركات الصناعية بمنظومة العلم والتقنية.

7_ تطور هيكل الصادرات الصناعية السعودية ، أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً لتنمية الصادرات الصناعية تمشياً مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة الرامية إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، وبالرغم من الحداثة

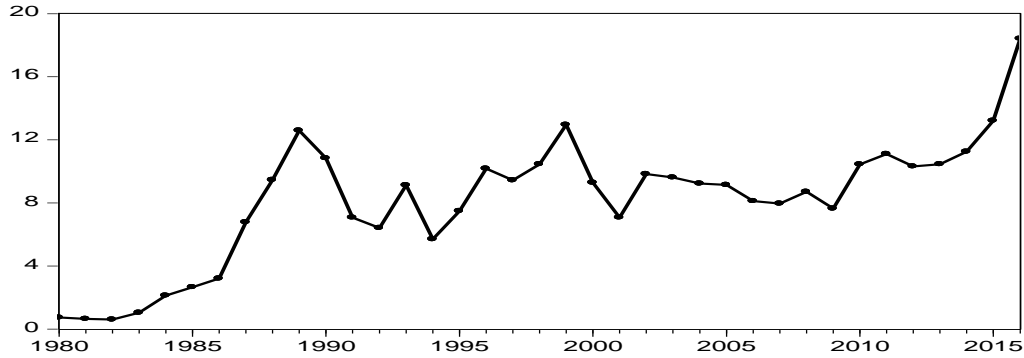
النسبية لتجربة القطاع الخاص السعودي في مجال التصدير، إلا أن الصادرات الصناعية السعودية قد خضت خطوات كبيرة في هذا المجال ويوضح الشكل التالي تطور نسبة الصادرات الصناعية كنسبة من إجمالي الصادرات السعودية خلال الفترة 1980 - 2016. حيث يوضح الشكل رقم (3) أن هناك تذبذباً لنسب الصادرات المصنعة كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة محل الدراسة، وصلت إلى أعلى قيمها خلال الفترة من عامي 2015، 2016 حيث ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 13.21، 18.41 علي التوالي، بعد أن كانت 10.8 في بداية الفترة، إلا أنها وصلت إلى أدنى مستوي لها عام 1994 حيث شكلت الصادرات المصنعة حوالي 5% من إجمالي الصادرات السلعية السعودية.

شكل (3)

الصادرات الصناعية كنسبة من إجمالي

الصادرات السلعية خلال الفترة 1980 - 2016

Manufactures exports (% of merchandise exports)



المصدر : بواسطة الباحثين بالاعتماد علي قاعدة بيانات البنك الدولي للاقتصاد السعودي.

كما يوضح الجدول التالي أن الصادرات الصناعية السعودية قد حققت نمواً سريعاً خلال السنوات من 1995 - 2016، حيث بلغ معدل نمو الصادرات الصناعية بمتوسط يقارب إلى 10% خلال الفترة المشار إليها، حيث ارتفعت قيمتها من 22.588 مليون ريال عام 1995 إلى 122.977 مليون ريال عام 2016. ومن الواضح أن هناك ارتفاعاً كبيراً في قيمة الصادرات

الصناعية خلال عام 2003، تزامناً مع بدء سريان تطبيق الاتحاد الجمركي الخليجي الموحد (صندوق التنمية الصناعي السعودي، 2017) وأيضاً انضمام المملكة إلي منظمة التجارة العالمية خلال عام 2005. وبالنظر إلي نسبة الصادرات الصناعية إلي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة، نلاحظ أن النسبة قد ارتفعت من 6.6 % عام 1995 إلي 8.9 % عام 2016، وهو ما يؤكد أهمية التصدير كأحد أبرز عوامل التنمية الصناعية.

جدول (1)

تطور الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة 1995 – 2016

2016	2010	2005	2000	1995	السنوات البيان
122.977	113.924	60.000	22.920	22.558	إجمالي الصادرات الصناعية (مليون ريال)
18.41	12.1	8.9	7.9	12	الصادرات الصناعية كنسبة من إجمالي الصادرات
8.9	10.6	9.8	5.5	6.6	النسبة إلي إجمالي الناتج غير النفطي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء .

7-1 تطور الصادرات الصناعية حسب القطاعات الرئيسية خلال الفترة محل الدراسة.

وبالنسبة لتطور تركيبة الصادرات الصناعية بالمملكة فكما هو موضح في الجدول رقم (2) أن صادرات المملكة من المنتجات الكيماوية والبلاستيك تمثل أكثر من ثلثي إجمالي الصادرات الصناعية السعودية، وقد شهدت صادرات المنتجات الكيماوية والبلاستيك خلال الفترة محل الدراسة تزايداً مطرداً، حيث ارتفعت قيمتها من 15.621 مليون ريال عام 1995 إلي

16.698 مليون ريال عام 1997، ثم تأثرت بتراجع أسعار النفط عامي 1998، 1999 وانخفضت قيمتها إلي 12.718 مليون ريال عام 1999 إلي أنها عادت للنمو مرة أخرى وبقوة تزامناً مع التحسن النسبي في أسواق النفط، وحققت 115.235 مليون ريال عام 2015.

جدول (2)

تطور الصادرات الصناعية السعودية حسب القطاعات الرئيسية

متوسط معدل النمو خلال الفترة	تطور الصادرات (بالمليون ريال)		القطاع
	2016	1995	
%12	11.869	1.589	المواد الغذائية
%11.1	104.170	15.621	المنتجات الكيماوية والبلاستيكية
%7.8	3.134	581	الآلات والاجهزة الكهربائية
%9.3	3.827	1.866	السلع الأخرى
%11	122.977	22.558	الإجمالي

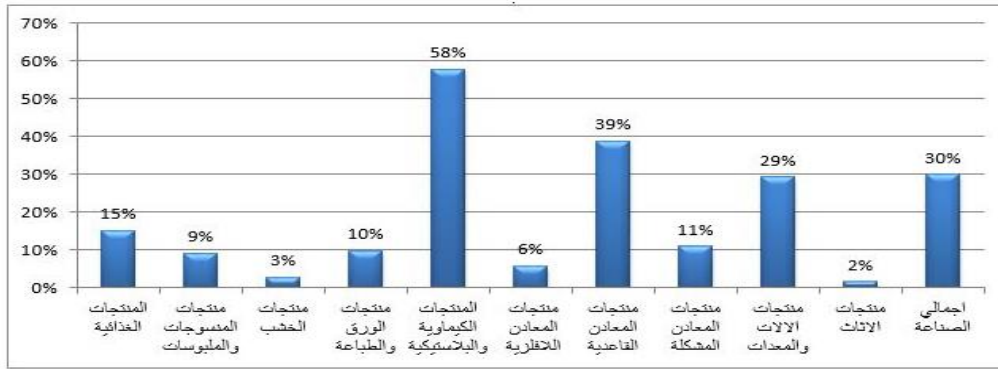
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أما بالنسبة للصادرات الصناعية الأخرى (بخلاف المنتجات الكيماوية والبلاستيك) فقد شهدت أيضاً تطوراً ملحوظاً خلال الفترة محل الدراسة ، حيث ارتفعت من حوالي 6.937 مليون ريال عام 1995 إلي 41.188 مليون ريال عام 2016، ويوضح الجدول السابق (جدول رقم 2) الأرقام التفصيلية للأداء التصديري للقطاعات الصناعية السعودية خلال الفترة 1995 إلي 2016، كما يتضح أيضاً ان حجم الاضافة تمت في قطاع المنتجات الكيماوية والبلاستيك، كذلك فإن القطاعات الأخرى ذات الأهمية الكبيرة في مجال التصدير تشمل صناعة المواد الغذائية والمعادن العادية ومصنوعاتها وصناعة الآلات والاجهزة الكهربائية، حيث حققت هذه

القطاعات معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة. وقد انعكس تباطؤ الاقتصاد العالمي والتقلبات الحادة في أسعار النفط سلباً على الطلب على المنتجات الصناعية، وبالتالي انخفضت قيمة صادرات المملكة السلعية غير النفطية والتي تتكون معظمها من الصادرات الصناعية، مما ساهم في تباطؤ النمو في قطاع الصناعات التحويلية المحلية من 6.6% في عام 2015 إلي 3.9% في عام 2016 (حسب الاسعار الثابتة لعام 2010)، وذلك وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء .

الشكل رقم (4)

نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي المبيعات حسب النشاط الصناعي لعام 2016



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

بالنظر لمؤشرات الإنتاجية الصناعية، يوضح الشكل (4) متوسط قيمة الصناعات مقسمة علي الأنشطة الصناعية الرئيسية للعام 2016، حيث يلاحظ أن نشاط المنتجات الكيماوية والبلاستيكية يأتي في المرتبة الأولى حيث بلغ 58% خلال العام ذاته، يليه نشاط المعادن القاعدية بنسبة 30%، فنشاط الآلات والمعدات بنحو 29%، والباقي بنسب متفاوتة ولكنها منخفضة نسبياً، كان أقلها هي منتجات الأثاث حيث بلغت 2% عام 2016.

ثانياً: الإطار التطبيقي

1. قياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر علي الصادرات الصناعية السعودية يتمثل القسم الاخير من الدراسة في الجانب التطبيقي للنموذج المقترح لقياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر علي الصادرات الصناعية السعودية خلال الفترة 1980-2016 بالاعتماد على منهج التكامل المشترك باستخدام إنجل جرانجر ذات المرحلتين، لتحديد شكل واتجاه العلاقة على مستوى طويل الأجل، بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيد لقياس الانحرافات التي تحدث في الأجل القصير في اتجاه العلاقة في الأجل الطويل.

1-1 توصيف النموذج والتعريف بالمتغيرات المستخدمة

تم توصيف العلاقة بين متغيرات النموذج وهي المتغيرات التي تم استخلاصها من الدراسات السابقة أنها المتغيرات ذات التأثير الواضح في نمو الصادرات الصناعية إلي جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم صياغة النموذج علي النحو التالي:

$$\ln Export_t = \alpha + \beta_1 FDI_net_t + \beta_2 \ln Indust_t + \beta_3 Gov_t + \beta_3 R_exchange_t + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث إن

$Export_t$: إجمالي الصادرات الصناعية

Fdi_net_t : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

$Indust_t$: انتاجية القطاع الصناعي

Gov_t : إجمالي الانفاق الحكومي

$R_Exchange_t$: سعر الصرف الحقيقي

2-1 نتائج التقدير

1-2-1 نتائج تقدير اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يوضح الجدول التالي جدول (3) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستخدمة، بالاعتماد علي اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller) للتحقق من رتبة استقرارها. وأوضحت نتائج الاختبار أن المتغيرات المستخدمة في التقدير

جميعها غير ساكنه في المستوي Level عند مستوي معنوية 5%، إلا أنها ساكنه عند الفرق الأول 1st Difference عند مستوي معنوية 5% ، 1% كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول (3)

نتائج استقرار السلاسل الزمنية باستخدام ADF

الفرق الأول 1st Difference		المستوي Level		السلسلة الزمنية
ثابت واتجاه زمني	ثابت	ثابت واتجاه زمني	ثابت	
4.551** 0.000	4.254* 0.002	2.98 0.15	0.816 0.79	Ln Export _t P – Value
5.662* 0.00	5.80** 00.0	2.78 0.21	2.67 0.08	Fdi_Flow P– value
4.95** 0.001	5.014** 0.00	2.90 0.17	2.36 0.15	LnGov P– value
5.262** 0.00	4.85** 0.00	1.20 0.89	2.77 0.21	Ln indust P– value
3.62* 0.006	3.069* 0.038	0.753 0.96	2.56 0.11	R_Exchange P– value

* معنوية عند 5% ، ** معنوية عند 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon,1996).

وفي ضوء النتائج الواردة في الجدول السابق ، الخاص باختبار استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة، عند مقارنة القيم المطلقة لـ (t) المحسوبة بالقيم الحرجة، نلاحظ أن إحصاء (t) المقدر للمعلمة (δ) غير معنوي عند المستوي (Level) سواء كان في ظل وجود ثابت فقط، أو ثابت

واتجاه عام زمني، مما يدل علي أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوي، وهذا ما تؤكد القيمة الاحتمالية (P - Value) حيث أوضحت أنها أكبر من مستوي المعنوية (α) عند 5%، وايضا عند 1%. وتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع مرة أخرى بعد أخذ الفرق الأول 1st (Difference) للمتغيرات، كشفت النتائج عن رفض فرض العدم والذي يقضي بوجود جذور للوحدة في المتغير محل الاختبار، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية وهي: الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية، صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي، إجمالي الانفاق الحكومي، إنتاجية القطاع الصناعي، بالإضافة إلي سعر الصرف الحقيقي؛ هي سلاسل ساكنه عند الفرق الأول سواء في ظل وجود ثابت أو ثابت واتجاه عام زمني وكل متغير علي حده يعتبر متكاملًا من الدرجة الأولي (1) أي أن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة صفر (0). 1-2-2. نتائج اختبار التكامل المشترك

في ضوء اختبار جذر الوحدة السابق (جدول 3)، أوضحت النتائج أن كل متغير علي حده متكامل من الدرجة الأولي أي أنها غير ساكنه في المستوي ولكنها ساكنه في الفرق الأول. وترتكز نظرية التكامل المشترك علي تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة؛ حيث يشير (Johansen, 1998) إلي إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون ($IN \sim (0)$) من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، ويمكن وصف العلاقة بأنها علاقة توازنية طويلة الأجل، ويكون المزيج الخطي كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$\varepsilon_t = \ln Export_t - \alpha - \beta_1 FDI_flow_t - \beta_2 \ln Indus_t - \beta_3 \ln Gov_t - \beta_4 R_exchange_t \quad (2)$$

والخطوة الهامة هي التحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي (ε_t) متكامل من الدرجة الصفرية أم لا، لذا تم إجراء اختبار التكامل المشترك، ويتضح من النتائج الواردة في جدول (4) أن هذا المزيج متكامل من الدرجة صفر ($IN \sim (0)$) حيث تم رفض فرض العدم عند ($r = 0$) و ($r \leq 1$).

مما يدل علي وجود معادلتين تحققان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج. وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

جدول (4)

نتائج اختبار التكامل المشترك

Trace Test							
فرض العدم	الفرض البديل	الاحصاء		القيم الحرجة عند معنوية 5%		القيم الحرجة عند معنوية 1%	
		بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه
$r = 0$	$r = 1^{**}$	96.70	114.25	69.81	88.8	77.81	97.59
$r \leq 1$	$r = 2^*$	50.16	67.22	47.85	63.8	54.68	71.47
$r \leq 2$	$r = 3$	19.53	35.35	29.79	42.9	35.45	49.36
Maximum Eigen Test							
$r = 0$	$r \geq 1^{**}$	46.53	47.03	33.87	38.33	44.01	39.37
$r \leq 1$	$r \geq 2^*$	31.05	31.87	27.58	32.11	37.48	32.71
$r \leq 2$	$r \geq 3$	14.45	19.58	21.13	25.82	30.83	25.86

(r) تشير إلى عدد متجهات التكامل المشترك، (**) تشير إلى رفض فرض عدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وتشير كل من احصائية (Max eignvalue) و (trace test). إلى قبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عند مستوى المعنوي 5% و 1% سواء في ظل وجود اتجاه عام او بدون.

ويلاحظ عند اختبار فرض عدم ابتداء من (r=0) والذي يفترض عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وفقاً لاختبار التتبع وقيمة أقصى إحصاء، حيث كانت النتائج معنوية عند 5%، 1%. وتقترح النتائج أن هناك متجهين يحققان التكامل المشترك (r=3) وهذا يعني أن المتغيرات محل الدراسة ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ للتعرف علي الانحرافات قصيرة الأجل في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، بين الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية وبقية المتغيرات المستقلة (صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، إنتاجية القطاع الصناعي، الانفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي) وكانت المعادلة المقدرة كالتالي:

المعادلة المقدرة في الأجل الطويل:

$$\text{LnExport}_t = 9.14 - 0.529 \text{ FDI_flow}_t + 1.7 \text{ In Indust}_t + 0.092 \text{ In Gov}_t -$$

$$0.04 \text{ R_exchange}_t \quad (3)$$

$$t\text{- statistic} \quad (5.01) \quad (4.36)$$

$$(3.35) \quad (3.48)$$

وتشير النتائج في المعادلة السابقة (معادلة رقم (3) وجدول رقم (5)؛ أن جميع متغيرات النموذج معنوية وذات دلالة إحصائية؛ حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وهي (1.69). وتفصيلاً يمكن عرض النتائج كما يلي: (وفقاً لما ورد في جدول (5).

جدول (5)

نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

المتغير التابع : لوغاريتم الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية $\Delta \ln Exports$				
المتغيرات المفسرة	β	S.e	Statistic (t)	القرار
c	9.14	-	-	-
ΔFdi_Flow_t	0.529 (-)	0.105	5.01**	معنوي
$\Delta \ln Indust_t$	1.70	0.39	4.36**	معنوي
$\Delta \ln Gov_t$	0.092	0.027	3.35*	معنوي
$\Delta R_Exchanget$	0.04 (-)	0.013	3.48*	معنوي

(*) تشير إلي أن المعلمة معنوية عند 5% - (**) تشير إلي أن المعلمة معنوية عند

1%.

- كانت إشارة معامل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سالبة ومعنوية، وجاءت النتيجة مختلفة مع فرضية الدراسة، وهي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في زيادة معدلات نمو الصادرات الصناعية بالاقتصاد السعودي، وترجع هذه النتيجة بسبب انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة عن الخارجة. بالإضافة إلي عدم

- توجيه هذه النسبة الوافدة من الاستثمارات إلي قطاع الصناعة، مما يؤثر علي الصادرات.
- جاءت نتيجة معامل إنتاجية القطاع الصناعي متفقة مع فرضيه البحث والتي تفترض أنه كلما ارتفعت إنتاجية قطاع الصناعة، كلما زادت الصادرات الصناعية، حيث جاءت الإشارة موجبة ومعنوية عند كل من 5%، 1%.
 - توضح المعادلة السابقة أيضاً أن حجم الانفاق الحكومي ذو إشارة موجبة ومعنوية إحصائياً، حيث إن الحكومة السعودية تدعم قطاع الصناعة بشكل خاص، في محاولة لتنويع مصادر الدخل بالاعتماد علي التصنيع بدلاً من الاعتماد بشكل كلي علي الإيرادات البترولية.
 - وأخيراً كان لسعر الصرف الحقيقي أثراً سالباً ومعنوياً علي حجم الصادرات الصناعية، وهي نتيجة متفقة مع النظرية الاقتصادية والتي تقضي بأنه كلما انخفض سعر الصرف ارتفع الطلب الخارجي علي المنتجات المحلية، مما يزيد من الصادرات.
- 1-2-3 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من عدم سكون السلاسل الزمنية المستخدمة عند المستوي وسكونها عند الفرق الأول ومن ثم التحقق من أنها متكاملة تكاملاً مشتركاً، يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات الصناعية وكل من (صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي، وإنتاجية القطاع الصناعي، الانفاق الحكومي، سعر الصرف الحقيقي). وحسب (Engle and Granger, 1987)، (Johansen, 1998)، فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل ، وعليه ينبغي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يمكننا من اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والتعرف علي ما إذا كانت هناك انحرافات قصيرة الأجل في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل ، كما أنه يتفادى المشكلات الناتجة عن الارتباط الزائف (Correlation Spurious). وقد تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهج إنجل وجرانجر ذات المرحلتين، حيث تتمثل المرحلة الأولى في تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، والمرحلة الثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للتعرف علي العلاقة في الاجل القصير، علي النحو التالي:

$$ECT_t = \ln Export_t - \alpha - \beta_1 FDI_flow_t - \beta_2 \ln Indus_t - \beta_3 \ln Gov_t - \beta_4 R_exchange_t \quad (4)$$

وتسمى المعلمة (ECT_t) بحد تصحيح الخطأ، وظهور هذه المعلمة يعكس الفرضية المسبقة بأن حجم الصادرات الصناعية في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المستوى طويل الأجل، ولذلك فإنه في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي في اتجاه العلاقة طويله الأجل . وهنا يمثل معامل تصحيح الخطأ (λ)، معلمة تعديل القيم الفعلية لتطور قيم الصادرات الصناعية باتجاه القيمة التوازنية من فترة لأخرى، وتحديدًا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة ($t-1$) التي يتم تعديلها في الفترة الحالية (t). وقد تم تقدير النموذج (ECM) كما هو موضح في جدول رقم (6) الخاص بنتائج نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

جدول (6)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير التابع : لوغار يتم الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية ($\Delta \ln Exports$)			
المتغيرات المفسرة	المعاملات في الأجل القصير	t-statistic	القرار
ECT_{t-1}	-0.49	*2.37	معنوي
ΔFdi_Flow_t	-0.42	*1.75	معنوي
$\Delta \ln Gov_t$	1.41	1.28	غير معنوي
$\Delta \ln Indust_t$	-0.038	0.422	غير معنوي
$\Delta R_Exchange_t$	-1.69	1.54	معنوي
$R^2 = 0.67$		F- statistic =	

4.42

SE = 1.4

(* تشير إلي أن المعلمة معنوية عند 5% .
وفي ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ الواردة في جدول (6) نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) عند مستوي معنوي 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة، مما يدل علي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج رقم (4)، وبلغت قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.49) وهذا يعني أن معدل التغير في حجم الصادرات الصناعية يتعدل قيمته نحو القيم التوازنية، أو بعبارة أخرى، إن الانحرافات علي المستوي قصير الأجل تتصحح بنسبة 49% سنوياً في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل .

وفي ضوء نتائج التقدير في الأجلين القصير والطويل توصلت الدراسة إلي ما يلي:

- الزيادة في نسبة الانفاق الحكومي بنسبة 1%، تؤدي إلي زيادة في نمو الصادرات الصناعية بنسبة 1.4% سنوياً، في الأجل القصير، ويستمر أثرها في المدى الطويل بنسبة 0.09% وهذا يعكس أهمية الانفاق الحكومي في دعم قطاع الصناعة بهدف تنويع مصادر الدخل غير البترولية.
- أما أثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فكانت الإشارة في الأجل الطويل سالبة ومعنوية وهي نتيجة جاءت عكس فرضيه البحث، حيث كانت 0.529 وهو ما يدل علي أن الاستثمار الأجنبي الخارج أكبر من الاستثمارات الاجنبية الداخلة والموجهة إلي قطاع الصناعة. كما بلغ معامل Fdi_flow في الأجل القصير (-0.03) ، والإشارة السالبة تدل علي أن الانحرافات ستتناقص في الأجل القصير في اتجاه العلاقة طويلة الأجل.
- بينما كانت إنتاجية قطاع الصناعة معنوية في الأجلين القصير والطويل، حيث كان معامل إنتاجية قطاع الصناعة ذو أثر موجب علي الصادرات الصناعية وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث كلما ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الصناعة بنسبة 1% ارتفعت الصادرات الصناعية بنسبة 1.7 في الأجل الطويل، وكانت إشارة معلمة

تصحيح الخطأ في الأجل القصير سالبة وتبلغ (-0.0.38) مما يدل علي إن الانحرافات تتعدل في الأجل القصير في اتجاه وضع التوازن.

- وأخيراً كان أثر سعر الصرف الحقيقي ذو إشارة سالبة ومعنوية إحصائياً، في الأجلين الطويل والقصير، حيث إن انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة 1% ستؤدي زيادة حجم الصادرات الصناعية بنسبة (0.04%) سنوياً، وهذه النتيجة جاءت متفقة مع معلمه تصحيح الخطأ حيث ستتصحح الانحرافات في الأجل القصير بنسبة 1.9 % لكل فترة زمنية، ليصل إلي الوضع التوازني في الأجل الطويل.

1-2-4. إحصائيات فحص البواقي

وبخصوص نتائج فحص البواقي فيتضح من النتائج الواردة في جدول (7) أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء وفقاً لاختبار (LM) ومن ثم لا يتم رفض فرض العدم الذي يقضي بعدم وجود ارتباط بين الأخطاء حيث كانت قيمة (P-value = 0.11) وهي أكبر من مستوي المعنوية 0.5، 0.1 .

جدول (7)

اختبارات فحص البواقي Residuals

الاختبار	القيمة المقدره	P- value
Normality (Jarque - Bera)	[1] : -	0.0871
	0.778254	0.0331
	[2] : -	0.3091
	0.969478	
	[3] : -	
	0.462680	
Breusch - Godfrey Serial Correlation (LM-Stat)	[1]: 34.01	0.107
	[2]: 17.61	0.848

Residual Heteroskedasticity Tests	330.00	0.71
-----------------------------------	--------	------

كما يتضح أيضاً خلو النموذج من مشكله عدم ثبات التباين، حيث تمّ قبول فرض العدم لاختبار (Chi - square)، حيث بلغت قيمة $p\text{-value} = 0.7$ وهي أكبر من مستوي المعنوية 0.5، 0.1. كما أوضحت النتائج أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي حيث كان قيمة الاحتمالية (P -Value) لاختبار $J\text{-Berra} = 0.87$ ؛ وهو ما يعني قبول فرض العدم والذي يقضي بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

النتائج والتوصيات :

هدف البحث إلي تحليل دور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية بالتطبيق علي الاقتصاد السعودي خلال الفترة من 1980- 2016 وقد تمّ تقدير نموذج قياسي وفقاً لمنهجية التكامل المشترك، والذي أوضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، كما تمّ تقدير نموذج تصحيح الخطأ للتعرف علي شكل واتجاه العلاقة في الأجل القصير، وقد أوضحت الدراسة أن العلاقة بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبين الصادرات الصناعية كنسبة من الصادرات السلعية علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً؛ وهي نتيجة جاءت عكس فرضية الدراسة، وذلك بسبب ارتفاع حجم الصادرات الخارجة عن الوافدة إلي الاقتصاد السعودي، وهو ما توضحه البيانات خلال فترة التحليل، إذ كانت أغلب بيانات الفترة سالبة، هذا بالإضافة أيضاً إلي حداثة قطاع التصنيع في التوجه إلي التصدير في الاقتصاد السعودي، كما أوضحت النتائج أن هناك إنحرافات في العلاقة التوازنية علي مستوى قصير الأجل، إلا أن هذه الاختلالات تتصحح سنوياً بنسبة 0.49، بالاعتماد علي قيمة معلمة تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}). حيث كانت ذو إشارة سالبة ومعنوية إحصائياً.

التوصيات:

- في ظل النتائج المتحصل عليها يمكن صياغة أهم التوصيات علي النحو التالي:
- ضرورة تطوير القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية: حيث إن هدف خلق ميزة تنافسية للصادرات الصناعية السعودية ذات أهمية بالغة لكسب حصص جديدة في أسواق التصدير العالمية، خاصة في ظل الدعم الذي يتلقاه قطاع الصناعة السعودي، سواء دعم طاقة أو تسهيلات اجرائية.
 - تبني سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التصديرية، حيث إن هناك ضرورة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في نمو الصادرات

الصناعية بدرجة أكبر من توجهه لخدمة السوق المحلي، وتقديم الدعم اللازم لتوجيه الاستثمار في هذه القطاعات بشكل يدعم التصدير.

- تيسير إجراءات الاستثمار، حيث يمثل طول الوقت المطلوب للحصول على التصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار، وتعدد الجهات الحكومية التي يحتاج أن يتعامل معها المستثمر، وتفشي ظاهرة الفساد من أهم معوقات الاستثمار في كثير من الدول النامية. وللتغلب على مشكلة تعقد وطول إجراءات الاستثمار، عملت بعض الدول على تطبيق ما يسمى بالحكومة الإلكترونية حتى تساعد على زيادة الكفاءة والشفافية في الخدمات الحكومية وخفض تكلفة تقديم هذه الخدمات في المدى المتوسط والطويل وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وخصوصاً الإنترنت لتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الزهراني، بندر (2004) "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية للفترة 1970 - 2000" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- القرشي، مدحت (2007) " التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات" الطبعة الأولى، عمان، الاردن.
- الكسواني، ممدوح (1999) " محددات التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية" مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلد (8) ، العدد (15)، ص ص 97-129.
- الأسرج، حسين (2005) " سياسة تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العالم العربي. بنك الكويت الصناعي(83).
- جانقي، يعقوب ؛ علم الدين عبدالله (2005) " تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها علي الوضع الاقتصادي" المنظمة العربية للتنمية الادارية، المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار الأجنبي المباشر المنعقد خلال الفترة 18 - 21 ديسمبر.
- خضر، حسان (2004) "الاستثمار الأجنبي المباشر- تعريف وقضايا" سلسلة قضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، معهد التخطيط العربي، الكويت.
- قويدري، كريمة (2011) " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
- صقر، عمر (2003) " العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة" الدار الجامعية ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية.
- صندوق التنمية الصناعي السعودي (2016) "التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية"
- عدنان مناتي صالح (2013) " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - عدد خاص ، مجلد (20140429) ص ص 357 - 378.

- عبدالسلام، رضا (2002) " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة - دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، بدون ناشر، جمهورية مصر العربية.
- نوير، طارق (2005) " سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية مع الإشارة إلى مصر " المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة 18 - 21 ديسمبر، شرم الشيخ، مصر.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Bruce A.and Piger,J (2014) "Determinants of foreign direct investment" Canadian Journal of Economics, Volume (47), Issue (3) PP 775- 812, August.
- Engle, R. F., & Granger, C. W. (1987). Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. Econometrical: journal of the Econometric Society, 251-276.
- Goldar, B., & Sharma, A. K. (2014). "Foreign Investment in Indian Industrial Firms and Its Impact of Firm Performance". Institute of Economic Growth, Delhi.
- Jayakumar, A , Kannan and Anbalgn , G (2014) " Impact of Forign Direct Investment , Imports and Exports " International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM). Vol (1) No(1).
- Moosa, I. A. (2002) " Foreign Direct Investment, Theory, Evidence and Practice", Antony Row Ltd., Great Britain.
- UNCTAD (2003), WIR, FDI Policies for Development: National and International Perspectives, United Nations, Geneva.

-
- Vukšić, G. (2005). "Impact of Foreign Direct Investment on Croatian Manufacturing Exports". *Financial Theory and Practice*, 29 (2), 131–158.
 - Dunning J.H, (1981) "International Production and The Multinational Enterprise".
 - Moosa, I. A. (2002). *Foreign direct investment, theory, evidence and practice*, Antony Row Ltd., Great Britain.
 - Blonigen, B. and J. Piger.(1982) "Determinants of Foreign Direct Investments." NBER Working Paper No. w16704.
 - MacKinnon, J. G. (1996). Numerical distribution functions for Unit root and Cointegration tests. *Journal of Applied Econometrics*, 601–618.
 - Hess, P. N., & Ross, C. G. (1997). "Economic Development: Theories, evidence, and policies. Harcourt College Pub.
 - Rahmaddi, R., & Ichihashi, M. (2013). The Role of Foreign Direct Investment in Indonesia's manufacturing exports. *Bulletin of Indonesian Economic Studies*, 49(3), 329–354.
 - Gu, W., Awokuse, T. O., & Yuan, Y. (2008, July). The contribution of foreign direct investment to China's export performance: Evidence from disaggregated sectors. In presentation at the American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Orlando, Florida.
 - Dunning, J. H. (2004). Determinants of foreign direct investment: globalization-induced changes and the role of policies. *Towards Proper Policies*, 279–90.
 - UNCTAD. (2001). *E-commerce and Development: Report 2001*. UN.

-
- Osabutey, E. L., & Okoro, C. (2015). Political Risk and Foreign Direct Investment in Africa: The Case of The Nigerian telecommunications Industry. *Thunderbird International Business Review*, 57(6), 417- 429.
 - Johansson, O., & Schipper, L. (1997). Measuring the Long-run fuel Demand of Cars: Separate Estimations of Vehicle Stock, Mean fuel Intensity, and mean annual Driving Distance. *Journal of Transport Economics and policy*, 277-292.

الملحق الإحصائي

جدول (1) نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		R_EXCHANG				
		EXPORTS	GOV	INDUST	NET_FDI	E
With Constant	t-Statistic	-1.0951	-2.3610	-2.1776	-2.6742	-2.5648
	Prob.	0.7071	0.1596	0.2183	0.0886	0.1095
		n0	n0	n0	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0731	-2.9058	-1.2037	-2.7877	-0.7537
	Prob.	0.5428	0.1727	0.8902	0.2110	0.9607
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.8442	0.3615	-0.0793	-2.0204	-2.5682
	Prob.	0.8887	0.7838	0.6475	0.0429	0.0117
		n0	n0	n0	**	**

At First Difference

		d(EXPORT S)	d(GOV)	d(INDUST)	d(NET_FDI)	d(R_EXCHAN GE)
With Constant	t-Statistic	-4.6047	-5.0144	-4.8584	-5.8011	-3.0699
	Prob.	0.0008	0.0002	0.0006	0.0000	0.0382
		***	***	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4869	-4.9595	-5.2617	-5.6627	-3.6258
	Prob.	0.0056	0.0016	0.0012	0.0002	0.0419
		***	***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.2452	-5.0446	-4.9597	-5.8997	-2.9573
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0043
		***	***	***	***	***

جدول (2)
نتائج اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesize				
d		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.703149	93.06726	69.81889	0.0002
At most 1 *	0.634993	51.77338	47.85613	0.0205
At most 2	0.249311	17.50690	29.79707	0.6026
At most 3	0.160308	7.756945	15.49471	0.4918

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesize				
d		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.703149	41.29388	33.87687	0.0054
At most 1 *	0.634993	34.26648	27.58434	0.0060
At most 2	0.249311	9.749954	21.13162	0.7677
At most 3	0.160308	5.940467	14.26460	0.6209

جدول (3)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates

Date: 02/03/18 Time: 15:15

Sample (adjusted): 1983 2016

Included observations: 34 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1
EXPORTS(-1)	1.000000
GOV(-1)	-0.092464 (0.02752) [-3.35952]
INDUST_GDP(-1)	-1.705084 (0.39033) [-4.36836]
FDI_Net (-1)	0.529109 (0.10568) [5.00660]
R_EXCHANGE(-1)	0.045586 (0.01309) [3.48148]
C	9.142406
Error Correction:	D(EXPORTS) D(GOV) D(INDUST_GD P) D(NET_FDI) D(R_EXCHAN G)

CointEq1	-0.498158 (0.20961) [-2.37659]	1.417773 (1.10129) [1.28737]	-0.038203 (0.09045) [-0.42238]	-0.427456 (0.24303) [-1.75888]	-1.960983 (1.27109) [-1.54275]
D(EXPORTS(-1))	0.011252 (0.17787) [0.06326]	-1.549578 (0.93452) [-1.65816]	-0.032145 (0.07675) [-0.41883]	0.203200 (0.20622) [0.98534]	1.071533 (1.07860) [0.99344]
D(EXPORTS(-2))	-0.019504 (0.16770) [-0.11630]	-0.336201 (0.88108) [-0.38158]	0.025092 (0.07236) [0.34677]	0.108192 (0.19443) [0.55645]	0.879286 (1.01693) [0.86465]
D(GOV(-1))	0.160699 (0.05714) [2.81234]	0.118215 (0.30022) [0.39377]	0.072566 (0.02466) [2.94318]	0.014286 (0.06625) [0.21564]	0.292446 (0.34651) [0.84398]
D(GOV(-2))	0.016821 (0.07138) [0.23565]	0.109718 (0.37504) [0.29255]	0.043459 (0.03080) [1.41098]	0.081638 (0.08276) [0.98641]	0.980221 (0.43287) [2.26448]
D(INDUST_GDP(-1))	-0.057004 (0.98172) [-0.05807]	-1.168688 (5.15797) [-0.22658]	-0.640004 (0.42361) [-1.51085]	-2.073310 (1.13823) [-1.82152]	-11.25507 (5.95325) [-1.89057]
D (R_iExchange (-1))	(0.03582) [-0.23563]	(0.18818) [-0.59292]	(0.01545) [-0.21735]	(0.04153) [-1.43342]	(0.21720) [-0.86226]
C	0.150604 (0.32834) [0.45869]	0.555593 (1.72507) [0.32207]	0.282746 (0.14167) [1.99574]	0.298960 (0.38068) [0.78533]	1.395981 (1.99106) [0.70113]
R-squared	0.673564	0.363112	0.435999	0.379294	0.571795
Adj. R-squared	0.510346	0.044668	0.153998	0.068940	0.357692
Sum sq. resids	47.91889	1322.776	8.921809	64.41568	1762.128

S.E. equation	1.475849	7.754108	0.636818	1.711136	8.949678
F-statistic	4.126774	1.140269	1.546093	1.222135	2.670660
Log likelihood	-54.07745	-110.4831	-25.50026	-59.10685	-115.3585
Akaike AIC	3.886909	7.204887	2.205898	4.182756	7.491677
Schwarz SC	4.425624	7.743602	2.744613	4.721471	8.030392
Mean dependent	0.524072	0.327090	0.233820	-0.179684	-3.598589
S.D. dependent	2.109101	7.933315	0.692356	1.773355	11.16698
<hr/>					
Determinant resid covariance (dof adj.)	2612.723				
Determinant resid covariance	296.3550				
Log likelihood	-337.9760				
Akaike information criterion	23.70447				
Schwarz criterion	26.62251				

VEC Residual Serial Correlation LM**Tests**

Included observations: 34

Lags	LM-Stat	Prob
1	34.01143	0.1077
2	17.61294	0.8584
3	29.24736	0.2537
4	27.39622	0.3364

Probs from chi-square with 25 df.